

المادة: علوم الحديث

المرحلة الثالثة / قسم التفسير

د. خلدون نوري

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (مقدمة ابن الصلاح ،
نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني) .

المحاضرة (١) .

عنوان المحاضرة: نشأة علم الحديث، وأشهر المصنفات فيه

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

سنتناول في هذه المحاضرة الكلام عن نبذة تاريخية عن علم الحديث (مصطلح الحديث) مع ذكر
اهم المصنفات (المؤلفات) في هذا العلم

نبذة تاريخية عن نشأة علم الحديث، والأطوار التي مر بها

يلاحظ الباحث المتفحص أن الأسس والأركان الأساسية لعلم الرواية، ونقل الأخبار
موجودة في الكتاب العزيز، والسنة النبوية، فقد جاء في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿يَا
أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَسِيقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [سورة الحجرات: ٦] ، وجاء في السنة
النبوية قوله صلى الله عليه وسلم: "نضر الله امرأً سمع منا شيئاً فبلغه كما سمع؛ فرب
مبلغ أوعى من سامع"

(سنن الترمذي، ابواب العلم، ٥ / ١٣، حديث ٢٦٥٧، وقال عنه: حسن صحيح)

ففي هذه الآية الكريمة، وهذا الحديث الشريف مبدأ التثبت في أخذ الأخبار، وكيفية
ضبطها، بالانتباه لها، ووعيتها، والتدقيق في نقلها للآخرين .

وامتثالاً لأمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم، فقد كان الصحابة رضي الله
عنهم يثبتون في نقل الأخبار وقبولها، ولا سيما إذا شكوا في صدق الناقل لها. فظهر
بناءً على هذا موضوع العناية بالإسناد وقيمته في قبول الأخبار أو ردّها. فقد جاء في
مقدمة صحيح مسلم عن ابن سيرين: "قال: لم يكونوا يسألون عن الإسناد، فلما وقعت
الفتنة قالوا: سموا لنا رجالكم، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلى أهل
البدع فلا يؤخذ حديثهم"

وبناء على أن الخبر لا يُقَبَل إلا بعد معرفة سنده، فقد ظهر علم الجرح والتعديل، والكلام على الرواة، ومعرفة المتصل أو المنقطع من الأسانيد، ومعرفة العلل الخفية، وظهر الكلام في بعض الرواة، لكن على قلة، لقلة الرواة المجروحين في أول الأمر ثم توسع العلماء في ذلك، حتى ظهر البحث في علوم كثيرة تتعلق بالحديث من ناحية ضبطه وكيفية تحمله وأدائه، ومعرفة ناسخه من منسوخه، وغريبه، وغير ذلك، إلا أن ذلك كان يتناقله العلماء شفويا .

ثم تطور الأمر، وصارت هذه العلوم تكتب وتسجل، لكن في أمكنة متفرقة من الكتب ممزوجة بغيرها من العلوم الأخرى، كعلم الأصول، وعلم الفقه، وعلم الحديث. مثل كتاب "الرسالة" وكتاب "الأم" كلاهما للإمام الشافعي .

وأخيرا لما نضجت العلوم، واستقر الاصطلاح، واستقل كل فن عن غيره، وذلك في القرن الرابع الهجري، وأفرد العلماء علم المصطلح في كتاب مستقل، وكان من أول من أفرد بالتصنيف .

القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ "في كتابه "المحدث الفاصل بين الراوي والواعي .

وسأذكر أشهر المصنفات في علم المصطلح من حين إفراده بالتصنيف إلى يومنا هذا أشهر المصنفات في علم المصطلح :

١- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي

صنفه القاضي أبو محمد الحسن بن عبد الرحمن بن خالد الرامهرمزي المتوفى سنة ٣٦٠هـ لكنه لم يستوعب أبحاث المصطلح كلها، وهذا شأن من يفتتح التصنيف في أي علم غالبا .

٢- معرفة علوم الحديث

صنفه أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، المتوفى سنة ٤٠٥هـ، لكنه لم يهذب الأبحاث، ولم يرتبها الترتيب الفني المناسب

٣- المستخرج على معرفة علوم الحديث

صنفه أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ، استدرک فيه على الحاكم ما فاتته في كتابه "معرفة علوم الحديث" من قواعد هذا الفن، لكنه ترك أشياء يمكن للمتعب أن يستدرکها عليه أيضا

٤- الكفاية في علم الرواية

صنفه أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي، المشهور، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ، وهو كتاب حافل بتحرير مسائل هذا الفن، وبيان قواعد الرواية، ويعد من أجَلِّ مصادر هذا العلم

٥- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع

صنفه الخطيب البغدادي أيضا، وهو كتاب يبحث في آداب الرواية، كما هو واضح من تسميته. وهو فريد في بابه، قيم في أبحاثه ومحتوياته

وقلَّ فنٌّ من فنون علوم الحديث إلا وصنف الخطيب فيه كتابا مفردا. فكان كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة: "كل من أنصف علمَ أن المحدثين بعد الخطيب عيال على كتبه"

يتعلق بكيفية التحمل والأداء، وأما: الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع يتفرع عنهما، لكنه جيد في بابه، حسن التنسيق والترتيب

٦- علوم الحديث

صنفه أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن الشهرزوري، المشهور بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣ هـ، وكتابه هذا مشهور بين الناس بـ "مقدمة ابن الصلاح" وهو من أجود الكتب في المصطلح. جمع فيه مؤلفه ما تفرق في غيره من كتب الخطيب ومن تقدمه، فكان كتابا حافلا بالفوائد، لكنه لم يرتبه على الوضع المناسب؛ لأنه أملاه شيئا فشيئا، وهو مع هذا عمدة من جاء بعده من العلماء، فكم من مختصرٍ له، وناظم، ومعارض له، ومنتصر .

٧- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي

صنفه جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ، وهو شرح لكتاب تقريب النواوي، كما هو واضح من اسمه، جمع فيه مؤلفه من الفوائد الشيء الكثير .

٨- نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر

صنفه الحافظ ابن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ، وهو جزء صغير مختصر جداً، لكنه من أنفع المختصرات وأجودها ترتيباً، ابتكر فيه مؤلفه طريقة في الترتيب والتقسيم لم يسبق إليها، وقد شرحه مؤلفه بشرح سماه "نزهة النظر" كما شرحه غيره أسأل الله سبحانه وتعالى أن يوفقكم ويحفظكم ويفتح عليكم من خزائن علمه .

انتهى

المحاضرة (٢)

المادة: علوم الحديث

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (مقدمة ابن الصلاح ،
نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني)

تعريفات أولية لبعض المصطلحات الحديثية

- علم المصطلح:

هو علم بأصول وقواعد، يعرف بها أحوال السند والمتن، من حيث القبول والرد

موضوعه: السند والمتن من حيث القبول والرد

وثمرته: تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث

الحديث :

أ- لغة: الجديد، ضد القديم، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس

ب- اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير،
أو صفة.

شرح التعريف : مثال القول ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ (رضي الله عنه)، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»

وأما الفعل ، أي ما كان من فعل النبي صلى الله عليه وسلم، وفي الغالب يكون من كلام
الصحابة رضي الله عنهم بقولهم هكذا فعل النبي صلى الله عليه وسلم ، مثاله عن عَبْدِ
اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: " رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ فِي
الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَكَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ حِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَيَفْعَلُ
ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَيَقُولُ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي

السُّجُودِ "

ورفع اليدين هو من فعله عليه الصلاة والسلام

وأما التقرير (السنة التقريرية) ، هي ما فعل في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فأقره أو علم به فسكت عليه ، لأنه لا يسكت على باطل ولا يقر الا حقا . وللتوضيح أكثر كان بعض الصحابة يقدمون على عمل معين والنبي عليه الصلاة والسلام بينهم فإما يسكت او يقول اصبت السنة أو أي لفظ آخر يدل على موافقته عليه الصلاة والسلام على ما فعلوه مثاله : **عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ الْأَحْزَابِ: «لَا يُصَلِّينَ أَحَدٌ الْعَصْرَ إِلَّا فِي بَنِي قُرَيْظَةَ» فَأَدْرَكَ بَعْضُهُمُ الْعَصْرَ فِي الطَّرِيقِ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: لَا نُصَلِّي حَتَّى تَأْتِيَهَا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ نُصَلِّي، لَمْ يُرَدِّ مِنَّا ذَلِكَ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمْ يُعَنْفَ وَاحِدًا مِنْهُمْ**

أي أقر الفريقين على عملهم ، القسم الاول فهم الامر على صيغة الاسراع لشدة الامر فصلوا في الطريق على وجه السرعة ، والقسم الثاني أخذ ظاهر النص ولم يصلوا وأما الصفة فيذكر الصحابة رضي الله عنهم كيف كانت أخلاق النبي صلى الله عليه وسلم أو يصفون صفة من صفاته الخلقية (الوجه ، الطول ، العين ، جماله ، مظهره العام ، الى غير ذلك من الصفات)

الخبر

أ- لغة: النبأ، وجمعه أخبار

ب- اصطلاحاً: فيه ثلاثة أقوال، وهي

١. هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحاً

٢. مغاير له: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عن غيره

٣. أعم منه: أي فالحديث: ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم، والخبر: ما جاء عنه أو عن غيره

الأثر

أ- لغة: بقية الشيء

ب- اصطلاحاً: فيه قولان، هما

١. هو مرادف للحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحاً

٢. مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال

الإسناد: له معنيان

أ- عزو الحديث إلى قائله مسندا

ب- سلسلة الرجال الموصلة للمتن، وهو بهذا المعنى مرادف للسند

السند

أ- لغةً: المعتمد، وسمي كذلك؛ لأن الحديث يستند إليه، ويعتمد عليه

ب- اصطلاحًا: سلسلة الرجال الموصلة للمتن

مثال ذلك (قال الامام البخاري : حَدَّثَنَا آدَمُ بْنُ أَبِي إِيَاسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي السَّفَرِ، وَإِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ :

(هذا هو سند الحديث أو الرجال الموصلة لمتن الحديث)

المتن

أ- لغةً: ما صلب وارتفع من الأرض

ب- اصطلاحًا: ما ينتهي إليه السند من الكلام

مثاله: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ» .

المادة: علوم الحديث (٣) .

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (مقدمة ابن الصلاح ،
نخبة الفكر لابن حجر العسقلاني ، نظم المتنائر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني) .

أقسام الخبر من حيث الورد (الخبر المتواتر)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تمهيد

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين :

فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر

وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الأحاد

ولكل منهما أقسام وتفصيل، سأذكرها وأبسّطها إن شاء الله تعالى، بمبحثين، وهما

أولاً: الخبر المتواتر

تعريفه

أ- لغةً: هو اسم فاعل، مشتق من التواتر، أي التتابع، تقول: تواتر المطر، أي تتابع نزوله .

ب- اصطلاحاً: ما رواه عدد كثير، تُجبل العادة تواطؤهم على الكذب

شرح التعريف

ومعنى التعريف: أن المتواتر هو الحديث أو الخبر الذي يرويه في كل طبقة من طبقات سنده رواية
كثيرون، وذلك كأن يكونوا من بلاد مختلفة، وأجناس مختلفة، ومذاهب مختلفة، وما شابه ذلك، وبناء
على ذلك فقد يكثر عدد المخبرين ولا يثبت للخبر حكم المتواتر، وقد يقل العدد نسبياً ويثبت للخبر
حكم المتواتر، وذلك حسب أحوال الرواة يحكم العقل عادة باستحالة أن يكون أولئك الرواة قد اتفقوا
على اختلاق هذا الخبر ، أي استحالة اتفاقهم على الكذب عمداً أو غلطا أو نسياناً

شروطه

يتبين من شرح التعريف أن التواتر لا يتحقق في الخبر إلا بشروط أربعة وهي

أ- أن يرويه عدد كثير، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال، المختار أنه عشرة أشخاص ، ومنهم من قال أقلهم إثني عشر ومنهم من قال عشرين ، ومنهم من قال ثلاثين الى حد الخمسين . أما إن كان العدد أقل من عشرة فلا يسمى متواترا .

ب- أن توجد هذه الكثرة في جميع طبقات السند ، أي لا يشترط أن الصحابة والتابعين بنفس العدد (رضي الله عنهم أجمعين) انما يشترط أن يكون عدد الرواة في كل طبقة المتفق عليه والمختار (١٠) .

ج- أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ،

د- أن يكون مستند خبرهم الحس؛ كقولهم: سمعنا، أو رأينا، أو لمسنا، أو ... أي الامر محسوس يدرك بالحواس الخمس أما إن كان مستند خبرهم العقل، كالقول بحدوث العالم مثلا أو بانتفاء الحشر للأجساد وهو ما يدعيه الفلاسفة ، فلا يسمى الخبر حينئذ متواترا ولو بلغوا في الكثرة ما بلغوا ، لان الادراك بالعقل يجوز الغلط فيه

حُكْمُهُ

المتواتر يفيد العلم الضروري، أي العلم اليقيني الذي يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقا جازما، كمن يشاهد الأمر بنفسه؛ فإنه لا يتردد في تصديقه، كورود القرآن الينا والصلوات الخمس وغير ذلك ، فكذلك الخبر المتواتر، لذلك كان المتواتر كله مقبولا، ولا حاجة إلى البحث عن أحوال رواته ، ويخرج من ذلك الامور التي تفيد الظن .

أقسامه

ينقسم الخبر المتواتر إلى قسمين هما: لفظي، ومعنوي

أ- المتواتر اللفظي: وهو ما تواتر لفظه ومعناه

مثل حديث: "من كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". رواه بضعة وسبعون صحابيا. ثم استمرت هذه الكثرة -بل زادت- في باقي طبقات السند ، فهذا الحديث تواتر باللفظ والمعنى .

ب- المتواتر المعنوي: هو ما تواتر معناه دون لفظه

مثل: أحاديث رفع اليدين في الدعاء، فقد ورد عنه صلى الله عليه وسلم نحو مائة حديث، كل حديث منها فيه: أنه رفع يديه في الدعاء، لكنها في قضايا مختلفة (مثلا رفع اليدين بالدعاء في الصلاة ، أو رفع اليدين بالدعاء في الغزوات وغير ذلك)، فكل قضية منها لم تتواتر، والقدر المشترك بينها - وهو الرفع عند الدعاء- تواتر باعتبار مجموع الطرق .

وجوده

يوجد عدد لا بأس به من الأحاديث المتواترة، منها حديث الحوض، وحديث المسح على الخفين، وحديث رفع اليدين في الصلاة، وحديث: " نضر الله امرأً"، وحديث "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده" وغيرها كثير، لكن لو نظرنا إلى عدد أحاديث الأحاد لوجدنا أن الأحاديث المتواترة قليلة جدا بالنسبة إليها .

أشهر المصنفات فيه

لقد اعتنى العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل؛ ليسهل على الطالب الرجوع إليها، فمن تلك المصنفات:

- أ- الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة: للإمام السيوطي، وهو مرتب على الأبواب
- ب- قطف الأزهار: للسيوطي أيضا، وهو تلخيص للكتاب السابق
- ج- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لمحمد بن جعفر الكتاني .

المادة: علوم الحديث (٤)

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (تحرير علوم الحديث لعبدالله بن يوسف الجديع) .

أقسام الخبر من حيث الورد (خبر الأحاد)

تمهيد

ينقسم الخبر بالنسبة لوصوله إلينا إلى قسمين

فإن كان له طرق غير محصورة بعدد معين، فهو المتواتر

وإن كان له طرق محصورة بعدد معين، فهو الأحاد

المبحث الثاني: خبر الأحاد

تعريفه

أ- لغةً: الأحاد: جمع أحد، بمعنى: الواحد، وخبر الواحد هو: ما يرويه شخص واحد

ب- اصطلاحًا: هو ما لم يجمع شروط المتواتر

وعرفه الخطيب البغدادي (خبر الأحاد : ما قصر عن صفة التواتر ، ولم يقطع به العلم وإن روته الجماعة) .

حكمه

يفيد العلم النظري، أي العلم المتوقع على النظر والاستدلال هذا ولخبر الأحاد تقسيمان، كل تقسيم باعتبار. وسأذكر هذين التقسيمين في الفصل الثاني

الفصل الثاني: تقسيم خبر الأحاد

المبحث الأول: تقسيم خبر الأحاد بالنسبة إلى عدد طرقه ، أي من حيث كثرة الاسانيد وقلتها التي روي بها الحديث . ينقسم الى ثلاثة انواع من حيث التفرد بالإسناد او تعدد الاسانيد .

المطلب الأول: المشهور

تعريفه

أ- لغةً: هو اسم مفعول من "شهرت الأمر" إذا أعلنته وأظهرته، وسمي بذلك لظهوره

ب- اصطلاحًا: ما رواه ثلاثة فأكثر -في كل طبقة- ما لم يبلغ حد التواتر.

بمعنى ان الحديث قد اشتهر وتداولته الناس ، وحفظه اهل العلم وغيرهم ومنها حديث (طلب العلم فريضة على كل مسلم)

ومثاله ايضا: حديث: "إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من صدور العلماء، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالاً، فسئلوا فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"

أخرجه البخاري، ومسلم، والطبراني، وأحمد، والخطيب، من طريق أربعة من الصحابة (رضي الله عنهم) وهم: عبد الله بن عمرو بن العاص، وزيد بن لبيد، وعائشة، وأبو هريرة، فأخرجه البخاري، كتاب العلم، باب كيف يقبض العلم: ١ / ١٩٤، حديث ١٠٠، بلفظه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص، وأخرجه مسلم، كتاب العلم، باب رفع العلم وقبضه: ٤ / ٢٠٥٨، حديث ١٣، عن عبد الله بن عمرو بن العاص أيضاً، وأخرجه أحمد في المسند ٤ / ١٦٠، ٢١٨، عن زيد بن لبيد، قريبا من معناه، وأخرجه الطبراني في المعجم الأوسط، حديث ٦٤٠٣، عن أبي هريرة، وأخرجه الخطيب في تاريخه ٥ / ٣١٢ عن عائشة.

المستفيض

أ- لغة: اسم فاعل، من "استفاض" مشتق من فاض الماء وسمي بذلك لانتشاره

ب- اصطلاحاً: اختلف في تعريفه على ثلاثة أقوال، وهي

هو مرادف للمشهور، أي هو المشهور بعينه من حيث عدد الرواة في كل طبقة

هو أخص منه؛ لأنه يشترط في المستفيض أن يستوي طرفا إسناده، ولا يشترط ذلك في المشهور. ومعنى تساوي طرفا الإسناد أي أول السند ونهاية السند بمعنى إذا روى الحديث أربعة من الصحابة أو التابعين رضي الله عنهم جميعاً فيجب أن يكون الطرف الثاني وهو أول السند من صاحب الكتاب الذي أخرج الحديث سواء في الصحيحين أو كتب السنة الأخرى واقصد شيوخ صاحب الكتاب بنفس عدد الصحابة .

هو أعم منه، أي هو عكس القول الثاني .

المشهور غير الاصطلاحي

ويقصد به ما اشتهر على الألسنة من غير شروط تعتبر؛ فيشمل

أ- ما له إسناد واحد

ب- وما له أكثر من إسناد

ج- وما لا يوجد له إسناد أصلاً

أنواع المشهور غير الاصطلاحي

له أنواع كثيرة، أشهرها

- أ- مشهور بين أهل الحديث خاصة: ومثاله: حديث أنس بن مالك رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قنت شهرا بعد الركوع يدعو على رعل وذكوان. وليبان الامر رعل وذكوان قبيلتان من قبائل العرب من بني سليم قد آذوا المسلمين لذا قنت شهر كاملا يدعوا عليهم بعد الركوع .
- ب- مشهور بين أهل الحديث، والعلماء، والعوام: مثاله: "المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"

ج- مشهور بين الفقهاء: مثاله: حديث: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق" صححه الحاكم في المستدرک وأقره الذهبي لكن بلفظ: "ما أحل الله شيئا أبغض إليه من الطلاق" انظر المستدرک، كتاب الطلاق، ١٩٦/٢

- د- مشهور بين الأصوليين: مثاله: حديث: "رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه". صححه ابن حبان، والحاكم
- هـ- مشهور بين النحاة: مثاله: حديث: "نعم العبد صهيب، لو لم يخف الله لم يعصه". لا أصل له في كتب السنة .

و مشهور بين العامة: مثاله: حديث "العجلة من الشيطان" أخرجه الترمذي وحسنه

حكم المشهور

المشهور الاصطلاحي وغير الاصطلاحي لا يوصف بكونه صحيحًا أو غير صحيح ابتداء، لكن بعد البحث يتبين أن منه الصحيح، ومنه الحسن، ومنه الضعيف، ومنه الموضوع أيضا لكن إن صح المشهور الاصطلاحي، فتكون له ميزة ترجحه على العزيز والغريب

أشهر المصنفات فيه

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هي الأحاديث المشهورة على الألسنة، وليست المشهورة اصطلاحاً؛ لأنه يؤلف العلماء كتباً في جمع الأحاديث المشهورة اصطلاحاً. ومن هذه المصنفات:

- أ- المقاصد الحسنة، فيما اشتهر على الألسنة، للسخاوي
- ب- كشف الخفاء، ومزيل الإلباس، فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس، للعجلوني
- ج- تمييز الطيب من الخبيث، فيما يدور على ألسنة الناس من الحديث، لابن الدَّبَّيْع الشيباني

وفقكم الله لكل خير وفتح عليكم من خزائن علمه وكرمه .

المحاضرة (٥)

المادة: علوم الحديث

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (تحرير علوم الحديث لعبدالله بن يوسف الجديع) .

أقسام الخبر من حيث الورد (الحديث الغريب)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعزائي الطلبة بعد الحديث في المحاضرة السابقة عن خبر الاحاد واقسامه ومنها المشهور والمستفيض ، سنتطرق في هذه المحاضرة المباركة عن قسم آخر من أقسام خبر الأحاد ، الا وهو (الحديث الغريب)

المطلب الثالث: الغريب: تعريفه

أ- لغة: هو صفة مشبهة، بمعنى المنفرد، أو البعيد عن أقاربه

ب- اصطلاحاً: هو ما ينفرد بروايته راوٍ واحد

شرح التعريف

أي هو الحديث الذي يستقل بروايته شخص واحد، إما في كل طبقة من طبقات السند، أو في بعض طبقات السند، ولو في واحدة، ولا تضر الزيادة على واحد في باقي طبقات السند؛ لأن العبرة للأقل

تسمية ثانية له

يطلق كثير من العلماء على الغريب اسماً آخر، هو "الفرد" على أنهما مترادفان، وغاير بعض العلماء بينهما، فجعل كلا منهما نوعاً مستقلاً، لكن الحافظ ابن حجر يعدهما مترادفين لغة، واصطلاحاً، إلا أنه قال: إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيث كثرة الاستعمال وقتته، فـ "الفرد" أكثر ما يطلقونه على "الفرد المطلق"، و"الغريب" أكثر ما يطلقونه على "الفرد النسبي"

أقسامه

يقسم الغريب بالنسبة لموضع التفرد فيه إلى قسمين، هما: "غريب مطلق" و"غريب نسبي"

أ- الغريب المطلق "أو الفرد المطلق"

تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أصل سنده، أي ما يتفرد بروايته شخص واحد في أصل سنده

مثاله: حديث "إنما الأعمال بالنيات" تفرد به عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يروه غيره من الصحابة رضي الله عنهم

هذا وقد يستمر التفرد إلى آخر السند، وقد يرويه عن ذلك المتفرد عدة من الرواة

وأصل السند: هو طرفه الذي فيه الصحابي، والصحابي حلقة من حلقات السند، أي إذا تفرد الصحابي برواية الحديث، فإن الحديث يسمى غريباً غرابة مطلقة، وأما ما فهمه الملاً علي القاري من كلام الحافظ ابن حجر عندما شرح أصل السند بأنه الموضع الذي يدور الإسناد عليه ويرجع ولو تعددت الطرق إليه، وهو طرفه الذي فيه الصحابي، من

أن تفرد الصحابي لا يعد غرابة، وتعليه ذلك بأنه ليس في الصحابة ما يوجب قدحا، أو أن الصحابة كلهم عدول. فما أظن أن ابن حجر أراد ذلك، والله أعلم، بدليل أنه عرف الغريب بقوله: "هو ما ينفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد فيه من السند" أي ولو وقع التفرد في موضع الصحابي؛ لأن الصحابي حلقة من حلقات السند، والعلم عند الله تعالى. وعلى كل حال، فما قاله الملا علي القاري هو رأي لبعض أهل الحديث.

ب- الغريب النسبي" أو الفرد النسبي" تعريفه: هو ما كانت الغرابة في أثناء سنده، يرويه أكثر من راوٍ في أصل سنده، ثم ينفرد بروايته واحد عن أولئك الرواة
مثاله: حديث "مالك، عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه، أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل مكة وعلى رأسه المغفر". تفرد به مالك، عن الزهري (ومعنى المغفر غطاء الرأس ، سواء عمامة أو أي غطاء آخر وكان هذا الامر يوم فتح مكة)
سبب التسمية: وسمي هذا القسم بـ "الغريب النسبي"؛ لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين

من أنواع الغريب النسبي

هناك أنواع من الغرابة، أو التفرد يمكن عدها من الغريب النسبي؛ لأن الغرابة فيها ليست مطلقة، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين، وهذه الأنواع هي

أ- تفرد ثقة برواية الحديث: كقولهم: لم يروه ثقة إلا فلان

ب- تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين: كقولهم: "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مرويا من وجوه أخرى عن غيره

ج- تفرد أهل بلد أو أهل جهة: كقولهم: تفرد به أهل مكة، أو أهل الشام

د- تفرد أهل بلد، أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى كقولهم: تفرد به أهل البصرة، عن أهل المدينة، أو تفرد به أهل الشام، عن أهل الحجاز

تقسيم آخر له

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى

أ- غريب متنا وإسنادا: وهو الحديث الذي تفرد برواية متنه راو واحد

ب- غريب إسنادا، لا متنا: كحديث روى متنه جماعة من الصحابة، انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر. وفيه يقول الترمذي: غريب من هذا الوجه ، أي من هذا الطريق.

من مظانّ الغريب (أي المصنفات والصحاح والسنن والمسانيد التي نجد فيها الحديث الغريب)

أ- مسند البزار

ب- المعجم الأوسط، للطبراني

أشهر المصنفات فيه

أ- غرائب مالك، للدارقطني

ب- الأفراد، للدارقطني أيضا

ج- السنن التي تفرد بكل سنة منها أهل بلدة، لأبي داود السجستاني

ملاحظة : يجب الانتباه الى أمر معين يتعلق بالحديث الغريب وهي

أن طلق صفة الغريب على الحديث لا يعني ثبوت الحديث أو ضعفه ، ولا يعني ان التفرد يطلق على الضعف ، وانما في الحديث الغريب يكون هناك الصحيح والحسن والضعيف ، وتعرف درجة الحديث من معرفة اسناده وحال رواته ، وسلامته من العلل. وخير مثال على ذلك حديث (انما الاعمال بالنيات) فهو حديث صحيح واكتسب شهرة وحفظه الناس وقد تفرد به صحابي واحد .

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

المحاضرة (٦) .

المادة: علوم الحديث

الكتاب المقرر: تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (مقدمة ابن الصلاح، نزهة النظر، مناهج المحدثين للدكتور سعد عبدالله، تحرير علوم الحديث لعبدالله بن يوسف الجديع) .

أقسام الخبر من حيث القوة والضعف (الحديث المقبول)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بعد الحديث في المحاضرة السابقة عن الحديث الغريب وقسميه ، سنتطرق في هذه المحاضرة المباركة عن الخبر الأحاد واقسامه من حيث القبول والرد (اي من حيث القوة والضعف)

المطلب الأول: الخبر المقبول

وفيه مقصدان

المقصد الأول: أقسام المقبول -

المقصد الثاني: تقسيم المقبول إلى معمول به، وغير معمول به -

"المقصد الأول: "أقسام المقبول

ينقسم الخبر المقبول -بالنسبة إلى تفاوت مراتبه- إلى قسمين رئيسيين، هما: صحيح وحسن. وكل منها ينقسم إلى قسمين فرعيين، هما: لذاته ولغيره، فتتول أقسام المقبول في النهاية إلى أربعة أقسام، هي

١- صحيح لذاته ٢- صحيح لغيره ٣- حسن لذاته ٤- حسن لغيره

وإليك البحث في هذه الأقسام تفصيلا .

الصحيح :

تعريفه

أ- لغة: الصحيح: ضد السقيم. وهو حقيقة في الأجسام، ومجاز في الحديث، وسائر المعاني .

ب- اصطلاحاً: ما اتصل سنده بنقل العدل الضابط، عن العدل الضابط إلى منتهاه، من غير شدوذ، ولا علة .

شرح التعريف

اشتمل التعريف السابق على شروط يجب توافرها حتى يكون الحديث صحيحاً، وهي كما بينها العلماء في مصنفاتهم نذكرها هنا :

أ- اتصال السند: ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عن فوقه، من أول السند إلى منتهاه .

ب- عدالة الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته اتصف بكونه مسلماً، بالغاً، عاقلاً، غير فاسق، وغير مخروم المروءة (ومنها الكذب)

ج- ضبط الرواة: أي أن كل راوٍ من رواته كان تام الضبط؛ إما ضبط صدر، وإما ضبط كتاب (اي ينقل الحديث كما سمعه من غير زيادة أو نقصان

د- عدم الشذوذ: أي ألا يكون الحديث شاذاً. والشذوذ: هو مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه وبعبارة أخرى (مخالفة الراوي لمن أولى منه)

هـ- عدم العلة: أي ألا يكون الحديث معلولاً، والعلة

سبب غامض خفي، يقدر في صحة الحديث، مع أن الظاهر السلامة منه

من خلال ما تقدم بيانه نخلص الى نتيجة وهي انه يجب توفر الشروط الخمسة في الحديث ؛كي نطلق عليه تسمية الحديث الصحيح ، وإذا اختل شرط واحد من هذه الشروط الخمسة فلا يسمى الحديث حينئذ صحيح .

مثاله

ما أخرجه البخاري في صحيحه، قال: "حدثنا عبد الله بن يوسف، قال: أخبرنا مالك، عن ابن شهاب، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه، قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم قرأ في المغرب بالطور"

فهذا الحديث صحيح؛ لأن

أ- سنده متصل: إذ إن كل راوٍ من رواته سمعه من شيخه. وأما عنعنة مالك، وابن شهاب، وابن جبير، فمحمولة على الاتصال؛ لأنهم غير مدلسين

البخاري، كتاب الأذان، باب الجهر في المغرب، ٢ / ٢٤٧، حديث ٧٦٥، ١

ب، ج- ولأن رواته عدول ضابطون: وهذه أوصافهم عند علماء الجرح والتعديل

١. عبد الله بن يوسف: ثقة متقن

٢. مالك بن أنس: إمام حافظ

٣. ابن شهاب الزهري: فقيه حافظ متقن على جلالته وإتقانه

٤. محمد بن جبير: ثقة

٥. جبير بن مطعم: صحابي

د- ولأنه غير شاذ: إذ لم يعارضه ما هو أقوى منه

ه- ولأنه ليس فيه علة من العلل

حُكْمُهُ

وحكمه: وجوب العمل به بإجماع أهل الحديث، ومن يعتدُّ به من الأصوليين والفقهاء. فهو حجة من حجج الشرع. لا يسع المسلم ترك العمل به

"المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أو "هذا حديث غير صحيح

أ- المراد بقولهم: "هذا حديث صحيح" أن الشروط الخمسة السابقة قد تحققت فيه. لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر، لجواز الخطأ والنسيان على الثقة

ب- والمراد بقولهم: "هذا حديث غير صحيح" أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة السابقة كلها أو بعضها،

هل يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؟

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً؛ لأن تفاوت مراتب الصحة مبني على تمكن الإسناد من شروط الصحة، ويندر تحقق أعلى الدرجات في جميع شروط الصحة، فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد مطلقاً. ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول في أصح الأسانيد، والظاهر أن كل إمام رجع ما قوي عنده.

ما هو أول مصنف في الصحيح المجرد؟

أول مصنف في الصحيح المجرد صحيح البخاري للإمام أبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت ٢٥٦هـ)، واسم الكتاب (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه) ثم من بعده صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت ٢٦١هـ). وهما أصح الكتب التي صنفها العلماء في الحديث، وقد أجمعت الأمة على تلقي كتابيهما بالقبول.

- أيهما أصح: وصحيح البخاري أصحهما، وأكثرهما فوائد؛ وذلك لأن أحاديث البخاري أشد اتصالاً، وأوثق رجالاً، والرواة الذين تكلم فيهم من قبل العلماء عند الإمام البخاري أقل مما عند الإمام مسلم، ولأن فيه من الاستنباطات الفقهية، والنكت الحكمية ما ليس في صحيح مسلم.

شرط البخاري ومسلم في صحيحهما، بعد ذكر الفوائد المتحصلة من صحيح الإمام البخاري نبيين هنا شرطه في صحيحه لأخذ الحديث من الراوي، إذ اشترط في إخراج الحديث في كتابه هذا: أن يكون الراوي قد عاصر شيخه وثبت عنده سماعه منه، (المعاصرة واللقاء) ولم يشترط الإمام مسلم الشرط الثاني (ثبوت اللقاء)، بل اكتفى بمجرد المعاصرة. ومن ههنا ينفصل لك النزاع في ترجيح صحيح البخاري على صحيح مسلم، كما هو قول الجمهور، خلافاً لأبي علي النيسابوري شيخ الحاكم، وطائفة من علماء المغرب إذ كانوا يفضلون صحيح مسلم على صحيح البخاري.

هذا وكون صحيح البخاري أصح من صحيح مسلم إنما هو باعتبار المجموع، وإلا فقد يوجد بعض الأحاديث في صحيح مسلم أقوى من بعض الأحاديث في صحيح البخاري. وقيل: إن صحيح مسلم أصح، والصواب هو القول الأول.

-هل استوعبا الصحيح، أو التزاماه؟ لم يستوعب البخاري ومسلم الصحيح في صحيحيهما، ولا التزاماه. فقد قال الامام البخاري: "ما أدخلت في كتابي الجامع إلا ما صح، وتركت من الصحاح لحال الطول" والمعنى أنه ترك رواية كثير من الأحاديث الصحيحة في كتابه خشية أن يطول الكتاب، فيمل الناس من طوله .

وقال الامام مسلم: "ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ما أجمعوا عليه"

أي ما وجد عنده فيها شرائط الصحيح المجمع عليها

- هل فاتهما شيء كثير أو قليل من الصحيح؟

قال الحافظ ابن الأخرم: لم يفتهما إلا القليل. وأنكر هذا عليه

والصحيح أنه فاتهما شيء كثير، فقد نقل عن البخاري أنه قال: "وما تركت من الصحاح أكثر" وقال: "أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتي ألف حديث غير صحيح"

- كم عدد الأحاديث في كل منهما؟

صحيح البخاري: جملة ما فيه سبعة آلاف ومائتان وخمسة وسبعون حديثا بالمكررة، وبحذف المكررة أربعة آلاف ، وفي رواية أخرى كما يذكر الحافظ بن حجر بلغت ألفين وستمائة وحديثين فقط .

صحيح مسلم: جملة ما فيه اثنا عشر ألفا بالمكررة، وبحذف المكررة نحو أربعة آلاف

هـ- أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة التي فاتت البخاري ومسلما؟

تجدها في الكتب المعتمدة المشهورة، كصحيح ابن خزيمة، وصحيح ابن حبان، ومستدرک الحاكم، والسنن الأربعة، وسنن الدارقطني، وسنن البيهقي، وغيرها

ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب، بل لا بد من

التنصيص على صحته، إلا في كتاب من شرط الاقتصار على إخراج الصحيح، كصحيح ابن خزيمة .

المحاضرة (٧) .

المادة: علوم الحديث

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (الوسيط في علوم مصطلح الحديث ، محمد أبو شهبه)

أقسام الخبر من حيث القوة والضعف (الحديث المقبول)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعزائي الطلبة بعد الحديث في المحاضرة السابقة عن الحديث المقبول (الحديث الصحيح) ، سنتطرق في هذه المحاضرة المباركة عن الحديث الحسن .

قبل الكلام عن الحديث الحسن يجب توضيح مسألة مراتب الحديث الصحيح ،

يقسم الحديث الصحيح إلى سبع مراتب بالنسبة للكتب المروي فيها ذلك الحديث، وهذه المراتب هي :

١- ما اتفق عليه البخاري ومسلم "وهو أعلى المراتب" (متفق عليه)

٢- ما انفرد به البخاري

٣- ما انفرد به مسلم

٤- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه

٥- ما كان على شرط البخاري، ولم يُخَرِّجْهُ

٦- ما كان على شرط مسلم، ولم يُخَرِّجْهُ

٧- ما صح عند غيرهما من الأئمة، كابن خزيمة، وابن حبان مما لم يكن على شرطهما، أو على شرط واحد منهما .

الحديث الحسن

تعريفه

أ- لغةً: هو صفة مشبهة، من "الحسن" بمعنى الجمال وهو ضد القبيح

ب- اصطلاحًا: اختلفت أقوال العلماء في تعريف الحسن؛ نظرا لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف، ولأن بعضهم عرف أحد قسميه. لذا سنذكر بعض تلك التعريفات، ومن ثم اختيار الانسب منها .

١- تعريف الخطابي: "هو ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، وهو الذي يقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"

٢- تعريف الترمذي: "كل حديث يروى، لا يكون في إسناده من يتهم بالكذب، ولا يكون الحديث شاذًا، ويروى من غير وجه نحو ذلك، فهو عندنا حديث حسن"

٣- تعريف ابن حجر: قال: "وخبر الأحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معطل، ولا شاذ، هو الصحيح لذاته، فإن خف الضبط، فالحسن لذاته"

التعريف المختار: ويمكن أن يعرف الحديث الحسن بناء على ما عرفه به ابن حجر بما يلي: "هو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي خف ضبطه، عن مثله إلى منتهاه، من غير شذوذ ولا علة"

ولا يشترط أن يكون جميع رجال الإسناد عدولا قد خف ضبطهم، حتى نحكم على سند الحديث بانه حسن وإنما المراد أن يكونوا كلهم، أو بعضهم، ولو واحد منهم فقط، وإن كان الباقي عدولا تامي الضبط؛ لأن العبرة في الحكم على الحديث بأدنى رجل في الأسناد .

حُكْمُهُ

هو كالصحيح في الاحتجاج به، وإن كان دونه في القوة، ولذلك احتج به جميع الفقهاء، وعملوا به، وعلى الاحتجاج به معظم المحدثين والأصوليين، إلا من شذ من المتشددين. وقد أدرجه بعض المتساهلين في نوع الصحيح، كالحاكم، وابن حبان، وابن خزيمة، مع قولهم بأنه دون الصحيح المبين أو لا .

مثاله

ما أخرجه الترمذي قال: "حدثنا قتيبة، حدثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن أبي عمران الجوني، عن أبي بكر بن أبي موسى الأشعري قال: سمعت أبي بحضرة العدو يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أبواب الجنة تحت ظلل السيوف ... " سنن الترمذي : أبواب فضائل الجهاد

فهذا الحديث قال عنه الترمذي: "هذا حديث حسن غريب "

وكان هذا الحديث حسنا؛ لأن رجال إسناده الأربعة ثقات إلا جعفر بن سليمان الضبعي فإنه حسن الحديث لذلك نزل الحديث عن مرتبة الصحيح إلى مرتبة الحسن

التوجيه الحديثي لقول الامام الترمذي (حديث حسن صحيح)

إن ظاهر هذه العبارة مشكل؛ لأن الحسن يتقاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجمع بينهما مع تفاوت مرتبتهما؟ ولقد أجاب العلماء عن مقصود الترمذي من هذه العبارة بأجوبة متعددة، أحسنها ما قاله الحافظ ابن حجر، وارتضاه السيوطي. وملخصه ما يلي

أ- إن كان للحديث إسناده أكثر، فالمعنى: "أنه حسن باعتبار إسناده، صحيح باعتبار إسناده آخر

ب- وإن كان له إسناده واحد، فالمعنى "أنه حسن عند قوم من المحدثين، صحيح عند قوم آخرين .

ج- ذهب بعض العلماء الى أن مقصد الترمذي حذف حرف العطف (و) باعتبار عبارته هذا حديث حسن وصحيح .

د- حذف حرف التردد (أو) باعتبار أن الترمذي كان مترددا بالحكم على الحديث فتكون العبارة (هذا حديث حسن أو صحيح)

هـ - ان الحديث حسن من حيث جمال الالفاظ وعذوبتها ، صحيح من حيث الورد ولكن هذا الرأي غير سديد لان هناك الكثير من الاحاديث التي اوردها الترمذي في سننه ، تتكلم عن النار والعذاب والتوعد للظالمين .

فكأن القائل يشير إلى الخلاف بين العلماء في الحكم على هذا الحديث، أو لم يترجح لديه الحكم بأحد تلك الاقوال .

الكتب التي من مظان الحسن

لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المجرد، كما أفردوا الصحيح المجرد في كتب مستقلة، لكن هناك كتباً يكثر فيها وجود الحديث الحسن، فمن أشهر تلك الكتب:

أ- جامع الترمذي: المشهور بـ "سنن الترمذي" فهو أصل في معرفة الحسن، والترمذي هو الذي شهره في هذا الكتاب، وأكثر من ذكره

ب- سنن أبي داود: فقد ذكر أبو داود في رسالته إلى أهل مكة: أنه يذكر فيه الصحيح وما يشبهه ويقاربه، وما كان فيه وهن شديد بيّنه، وما لم يذكر فيه شيئاً فهو صالح.

وآخر دعوانا ان الحمد لله رب العالمين .

بسم الله الرحمن الرحيم

المحاضرة (٨)

المادة: علوم الحديث

الكتاب المقرر : تيسير مصطلح الحديث : محمود الطحان ، الكتب المساعدة (مقدمة

ابن الصلاح ، مناهج المحدثين للدكتور سعد عبدالله الحميد، تحرير علوم الحديث)

أقسام الخبر من حيث القوة والضعف (الحديث المرود)

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله

وصحبه أجمعين وبعد

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

اعزائي الطلبة بعد الحديث في المحاضرة السابقة عن الحديث المقبول (الحديث الحسن)

، سنتطرق في هذه المحاضرة المباركة عن الحديث الضعيف .

الحديث الضعيف

١-تعريفه:

لغةً: ضدّ القويّ، والضعف حسي ومعنوي، والمراد به هنا الضعف المعنويّ. اصطلاحاً: هو ما لم يجمع صفة الحسن، بفقد شرط من شروطه.

الحديث الضعيف : هو ما لم يجمع صفات القبول .
وصفات القبول : ١_ الاتصال . ٢_ العدالة . ٣_ الضبط إن كان تاماً أو خفيفاً . ٤_ عدم الشذوذ . ٥- عدم العلة . ٦_ وجود العاضد إن احتيج إليه فكل حديث فقد شرطاً من هذه الشروط ، أو أكثر فهو ضعيف ، ويتفاوت الضعف ، فكلما فُقدتْ شروط أكثر كلما ازداد الحديث ضعفاً .
ويتنوع الضعيف إلى أنواع عدة ، منها : المقلوب ، والشاذ ، والمعلّ ، والمضطرب ، والمرسل ، و المنقطع ، والمعضل ، والمدّلس ، و المنكر ، والمتروك ، والمدرج ، والمصحف ، والمحرف ،

٢-حُكم روايته:

يجوز عند أهل الحديث وغيرهم رواية الأحاديث الضعيفة، والتساهل، في أسانيدھا من غير بيان ضعفها - بخلاف الأحاديث الموضوععة فإنه لا يجوز روايتها إلا مع بيان وضعها - بشرطين هما:
أ- ألا تتعلق بالعقائد، كصفات الله تعالى.
ب - ألا تكون في بيان الأحكام الشرعية مما يتعلق بالحلال والحرام.
يعني تجوز روايتها في مثل المواظ والترغيب والترهيب والقصص وما أشبه ذلك، وممن روي عنه التساهل في روايتها سفيان الثوري وعبد الرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل.

وينبغي التنبه الى أنك إذا رويتها من غير إسناد فلا تقل فيها: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا، وإنما تقول، رُوي عن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا، أو بلغنا عنه كذا، وما أشبه ذلك، لئلا تجزم بنسبة ذلك الحديث للرسول وأنت تعرف ضعفه.

٣- حُكْم العمل به:

اختلف العلماء في العمل بالحديث الضعيف، والذي عليه جمهور العلماء أنه يُستحبُّ العمل به في فضائل الأعمال، لكن بشروط ثلاثة، أوضحها الحافظ ابن حجر وهي:

أ- أن يكون الضَّعف غير شديد.

ب - أن يندرج الحديث تحت أصلٍ معمول به.

ج - ألا يعتقد عند العمل به ثبوته، بل يعتقد الاحتياط.

مثالهُ:

ما رواه الدارقطني من طريق الزهري ، عن أم عبد الله الدوسية ، قالت : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : ((الجمعة واجبة على أهل كل قرية ، وإن لم يكونوا إلا ثلاثة ، رابعهم إمامهم)) .
فهذا الحديث اسناده ضعيف وسبب الضعف وجود انقطاع في السند؛ فإنَّ الزهري لم يسمع من أمَّ عبد الله رضي الله عنها .

المحاضرة (٩)

المردود بسبب سقط من الإسناد

المراد بالسقط من الإسناد انقطاع سلسلة الإسناد بسقوط راوٍ أو أكثر، عمداً من بعض الرواة، أو من غير عمد، من أول السند أو من آخره أو من اثنائه، سقوطاً ظاهراً أو خفياً. ولكل منهما أنواع تتدرج تحتها. وقد اصطلح علماء الحديث على تسمية السقط الظاهر

بأربعة أسماء، بحسب مكان السقط، أو عدد الرواة الذين أسقطوا. وهي (المعلق - المرسل - المعضل - المنقطع). وسوف نأخذ المعلق، والمرسل فقط.

المعلق:

١-تعريفه:

لغة: هو اسم مفعول من (علق) الشيء بالشيء، أي أناطه وربطه به، وجعله معلقاً. وسُمي هذا السند معلقاً بسبب اتصاله من الجهة العليا فقط، وانقطاعه من الجهة الدنيا، فصار كالشيء المعلق بالسقف ونحوه. اصطلاحاً: ما حُذف من مبدأ إسناده راوٍ فأكثر على التوالي.

٢-شرح التعريف:

ومبدأ السند هو طرفه الأدنى الذي من جهتنا، وهو شيخ المؤلف. ويسمى أول السند أيضاً. وسُمي مبدأ السند لأننا نبدأ قراءة الحديث به.

٣-من صوره:

أ- أن يحذف جميع الإسناد، ثم يقال مثلاً: ((قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا)).

ب - ومنها: أن يُحذف كلُّ الإسناد إلا الصحابيِّ، أو إلا الصحابي والتابعيِّ.

٤-حكمة:

الحديث المعلق مردود، لأنه فقد شرطاً من شروط القبول، وهو اتصال السند، وذلك بحذف راوٍ أو أكثر من إسناده، مع عدم علمنا بحال ذلك الراوي المحذوف.

أما حكم المعلقات في الصحيحين

مثاله:

ما أخرجه البخاري في مقدمة باب ما يذكر في الفخذ: "وقال أبو موسى: غطى النبي صلى الله عليه وسلم ركبتيه حين دخل عثمان".

فهذا حديث معلق؛ لأن البخاري حذف جميع إسناده إلا الصحابي، وهو أبو موسى الأشعري.

٦- حكم المعلقات في الصحيحين:

هذا الحكم -وهو أن المعلق مردود- هو للحديث المعلق مطلقا، لكن إن وجد المعلق في كتاب التزم صحته -كالصحيحين- فهذا له حكم خاص، ولا بأس بالتذكير به هنا، وهو أن:

أ- ما ذكر بصيغة الجزم: ك"قال"، و"ذكر"، و"حكى" فهو حكم بصحته عن المضاف إليه.

ب- وما ذكر بصيغة التمریض: ك"قيل"، و"ذكر"، و"حكى"؛ فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه. بل فيه الصحيح والحسن والضعيف، لكن ليس فيه حديث وإه؛ لوجوده في الكتاب المسمى بالصحيح. وطريق معرفة الصحيح من غيره هو البحث عن إسناد هذا الحديث، والحكم عليه بما يليق به. ومن منهج الامام البخاري في ايراد المعلقات في صحيحه انه يورد الحديث دون ذكر سنده وبعد البحث تجده في صحيح الامام مسلم او في صحيحه او في السنن الاخرى بإسناد متصل .

بلغ عدد المعلقات في صحيح البخاري (١٥٩) وفي صحيح مسلم (١٤) .
ومن اراد الاستزادة والوقوف اكثر على المعلقات في الصحيحين فليراجع كتاب مناهج المحدثين للدكتور سعد عبدالله الحميد.

المُرسل:

١-تعريفه:

لغة: هو اسم مفعول من أرسل بمعنى أطلق، فكأن المرسل أطلق الإسناد ولم يقيد به براو معروف.

اصطلاحا: هو ما سقط من آخر إسناده من بعد التابعي.

٢-شرح التعريف:

أي هو الحديث الذي سقط من إسناده الراوي الذي بعد التابعي، والذي بعد التابعي هو الصحابي، وآخر الإسناد هو طرفه الذي فيه الصحابي.

٣- صورته:

وصورته: أن يقول التابعي: -سواء كان صغيراً أو كبيراً- قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) كذا، أو فعل كذا، أو فَعَلَ بحضرته كذا، وهذه صورة المرسل عند المحدثين.

٤- حكمه:

المرسل في الأصل ضعيف مردود، لفقده شرطاً من شروط المقبول، وهو اتصال السند، وللجهل بحال الراوي المحذوف، لاحتمال أن يكون المحذوف غير صحابي، وفي هذه الحال يُحتمل أن يكون ضعيفاً.

لكن العلماء من المحدثين وغيرهم اختلفوا في حكم المرسل، والاحتجاج به، لأن هذا النوع من الانقطاع يختلف عن أي انقطاع آخر في السند، لأن الساقط منه غالباً ما يكون صحابياً، والصحابة كلُّهم عدول، لا يضرُّ عدم معرفتهم.

ومجمل أقوال العلماء في المرسل ثلاثة أقوال، هي:

أ- **ضعيف مردود:** وهذا عند جمهور المحدثين، وكثير من أصحاب الأصول والفقهاء. وحُجَّة هؤلاء هو الجهل بحال الراوي المحذوف، لاحتمال أن يكون غير صحابي.

ب - **صحيح يُحتجُّ به:** وهذا عند الأئمة الثلاثة - أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في المشهور عنه - وطائفة من العلماء، بشرط أن يكون المرسل ثقةً، ولا يُرسل إلا عن ثقة. وحُجَّتهم أن التابعي الثقة لا يستحلُّ أن يقول: قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم) إلا إذا سمعه من ثقة.

ج - **قبوله بشروط:** أي يصحُّ بشروط، وهذه عند الشافعي، وبعض أهل العلم. وهذه الشروط أربعة، ثلاثة في الراوي المرسل، وواحد في الحديث المرسل، وإليك هذه الشروط:

١- أن يكون المرسل من كبار التابعين.

٢- وإذا سمّي من أرسل عنه سمّي ثقةً، أي إذا سُئل عن اسم الراوي الذي حذفه، فإنه يذكر اسم شخص ثقة.

٣- وإذا شاركه الحُفَاطُ المأمونون ولم يخالفوه .

أن حكم المرسل حكم الحديث الضعيف، إلا أن يصح مخرجه بمجيئه من وجه آخر - كما سبق بيانه ولهذا احتج الشافعي - رضي الله عنه - بمرسلات سعيد بن المسيب - رضي الله عنهما - فإنها وجدت مسانيد من وجوه آخر ولا يختص ذلك عنده بإرسال ابن المسيب كما سبق، ومن أنكر هذا زاعما أن الاعتماد حينئذ يقع على المسند دون المرسل، فيقع لغوا لا حاجة إليه، فجوابه: أنه بالمسند يتبين صحة الإسناد الذي فيه الإرسال حتى يحكم له مع إرساله بأنه إسناد صحيح تقوم به الحجة ،

وما ذكرناه من سقوط الاحتجاج بالمرسل والحكم بضعفه هو المذهب الذي استقر عليه آراء جماهير حفاظ الحديث ونقاد الأثر، وقد تداولوه في تصانيفهم. وفي مقدمة "صحيح مسلم": ((المرسل في أصل قولنا وقول أهل العلم بالأخبار ليس بحجة)).

٤- مُرسل الصحابي:

هو ما أخبر به الصحابي عن قول الرسول (صلى الله عليه وسلم) أو فعله، ولم يسمعه أو يشاهده، إما لصغر سنه، أو تأخر إسلامه، أو غيابه، ومن هذا النوع أحاديث كثيرة لصغار الصحابة، كابن عباس، وابن الزبير، وغيرهما.

٥- حُكْم مُرسل الصحابي:

القول الصحيح المشهور الذي قطع به الجمهور أنه صحيح محتج به، لأن رواية الصحابة عن التابعين نادرة، وإذا رووا عنهم بينها، فإذا لم يُبينوا، وقالوا:

قال رسول الله (صلى الله عليه وسلم)، فالأصل أنهم سمعوها من صحابيٍ آخر،
وحذف الصحابي لا يضرُّ، كما تقدم.

وقيل: إن مرسل الصحابي كمرسل غيره في الحكم، وهذا القول ضعيف
مردود.

وفقكم الله وحفظكم وزادكم علما ويسر اموركم ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب
العالمين .

محاضرة علوم الحديث (١٠)

المرحلة الثالثة / قسم التفسير وعلوم القرآن

ا.م.د. خلدون الهيتي

فيما سلف تكلمنا عن الحديث من حيث القبول والرد .

فقد قلنا أن الحديث المردود له أسباب ، وهي :

١ . بسبب سقط في الإسناد وأنواعه :

- المعلق
- المرسل
- المعضل
- المنقطع .

وبينا كل ذلك بالتفصيل ، واليوم نأخذ السبب الثاني وهو ما يتعلق بطعن الراوي وتحديدًا بسبب
الضبط .

٢ . الطعن في الراوي .

وسأذكر أنواع الحديث المردود بسبب هذه الأسباب على التوالي مبتدئاً بالسبب الأشد طعنًا .

• الحديث الموضوع

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو الكذب على رسول الله فحدثه يسمى الموضوع .

١. تعريفه : لغة: وَضَعَ الشيء، أي حَطَّهُ، وسمي بذلك لانحطاط رتبته .

٢. اصطلاحاً : هو الكذب المُختلق المصنوع المنسوب إلى رسول الله ﷺ .

٣. رتبته : هو شر الأحاديث الضعيفة وأقبحها، وبعض العلماء يعتبره قسماً مستقلاً، وليس نوعاً من أنواع الأحاديث الضعيفة .

٤. حكم روايته : أجمع العلماء على أنه لا يحل روايته لأحد عَلمَ حاله في أي معنى كان إلا مع بيان وضعه ، وذلك لحديث مسلم في صحيح عن رسول الله ﷺ قال: " مَنْ حَدَّثَ عَنِي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ " .

٥. طرق الوضاعين في صياغة الحديث : طريقتين لذلك .
• إما لأن يُنشئ الوضاع الكلام من عنده، ثم يضع له إسناداً ويرويه .
• وأما أن يأخذ كلاماً لبعض الحكماء أو غيرهم ويضع له إسناداً .

٦. كيف يُعرَفُ الحديث الموضوع : يعرف بأمر منها :

- **إقرار الواضع بالوضع** : كإقرار أبي عِصْمَةَ نوح بن أبي مريم ، بأنه وضع حديث فضائل سور القرآن سورة سورة عن ابن عباس .
- **أو يَنْزَلُ مَنْزِلَةً إِقْرَارِهِ** : كأن يُحَدِّثَ عن شيخ، فَيُسْأَلَ عن مولده هو، فيذكر تاريخاً تكون وفاة ذلك الشيخ قبل مولده هو ، ولا يُعرف ذلك الحديث إلا عنده .
- **أو قرينة في الراوي** : مثل أن يكون الراوي قريباً من سلطان أو أمير فيحدث بحديث فيه فضائل تُذكر في أهل هذا السلطان أو الأمير أو غيره
- **أو قرينة في المروي** : مثل كون الحديث ركيك اللفظ، أو مخالفاً للحس أو صريح القرآن .

٧. دواعي الوضع وأصناف الوضاعين :

- التقرب إلى الله تعالى : بوضع أحاديث تُرغِب الناس في الخيرات، وأحاديث تخوفهم من فعل المنكرات، وهؤلاء الوضاعين قوم ينتسبون إلى الزهد والصلاح، وهم شر الوضاعين، لأن الناس قَبِلَتْ موضوعاتهم وثقة بهم .

ومن هؤلاء " مَيْسِرَةُ بن عبد رَبِّهِ ، فقد روى ابن حبان في الضعفاء عن ابن مهدي قال : قلت لميسرة بن عبد ربه : من أين جئت بهذه الأحاديث، من قرأ كذا فله كذا ؟ قال: وضعتها أرغِبُ الناسَ " .

- الانتصار للمذهب : لاسيما مذاهب الفرق السياسية بعد ظهور الفتنة وظهور الفرق السياسية كالخوارج وغيرهم، فقد وضعت كل فرقة منها الأحاديث التي تؤيد مذهبها، بغية الانتصار لما تدعوا إليه .
- الطعن في الإسلام : وهؤلاء قوم من الزنادقة لم يستطيعوا أن يكيدوا للإسلام جهاراً ، فعمدوا إلى هذا الطريق الخبيث، فوضعوا جملة من الأحاديث بقصد تشويه الإسلام والطعن فيه، ومن هؤلاء " محمد بن سعيد الشامي المصلوب في الزندقة ، فقد روى عن حُميد ، عن أنس مرفوعاً " أنا خاتم النبيين لا نبي بعدي إلا أن يشاء الله " ولقد بيّن جهابذة الحديث لأمر هذه الأحاديث ، والله الحمد والمنة .
- التزلف إلى الحكام : أي تقرب بعض ضعفاء الإيمان إلى بعض الحكام، بوضع أحاديث تناسب ما عليه الحكام من الانحراف، مثل قصة " غياث بن إبراهيم النَّخَعِي الكوفي مع أمير المؤمنين المهدي حين دخل عليه وهو يلعب بالحمام، فساق بسنده على التوّ إلى النبي ﷺ أنه قال: " لا سَبَقَ إلا في نَصَلٍ أو حُفٍّ أو حافرٍ أو جناحٍ " ، فزاد هذا الزنديق كلمة " جَنَاحٍ " لأجل المهدي، فعرف المهدي ذلك ، فأمر بذبح الحمام ، وقال: أنا حملته على ذلك .
- التكسب وطلب الرزق : كـبعض القُصَّاص الذين يكسبون بالتحدث إلى الناس، فيوردون بعض القصص المسلية والعجيبة ، حتى يستمع اليهم الناس ويعطوهم، كأبي سعيد المدائني .
- بقصد الشهرة : وذلك بإيراد الأحاديث الغريبة التي لا توجد عند أحد من شيوخ الحديث، فيقبلون سند الحديث لِيَسْتَعْرَبَ، فَيُرْغَبَ في سماعه منهم ، كابن أبي دُحْيَةَ وحماد النَّصِيبِي .

الحديث المُعل

إذا كان سبب الطعن في الراوي هو " الوهم " فحديثه يسمى المعلل .

تعريفه :

لغةً : اسم مفعول من " أَعْلَهُ " فهو " مُعَلٌّ " ، معناه المرض ، كقولك فلان معلّ أي مريض .

اصطلاحاً : هو الحديث الذي أُطْلِعَ فيه على علة تقدر في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منها .

تعريف العلة : هي سبب غامض خَفِيٌّ قَادِحٌ في صحة الحديث ، فيؤخذ من تعريف العلة هذا، أن العلة عند علماء الحديث لا بد أن يتحقق فيها شرطان وهما:

١ . الغموض والخفاء

٢ . القدر في صحة الحديث .

فإن اختل واحد منهما كأن تكون العلة ظاهرة أو غير قادحة فلا يسمى عندئذ علة اصطلاحاً .

قد تطلق العلة على غير معناها الاصطلاحى:

ما ذكر على مسامعكم أنفاً من تعريف العلة في اصطلاح المحدثين ، قد يطلقون العلة أحياناً على أي طعن موجه للحديث وإن لم يكن هذا الطعن خفياً أو قادحاً .

- النوع الأول: التعليل بكذب الراوي، أو غفلته، أو سوء حفظه، أو نحو ذلك مثلما سمة الترمذي النسخ علة .
- النوع الثاني: التعليل بمخالفة لا تقدر في صحة الحديث، كإرسال ما وصله الثقة

جلالته ودقته ومن يتمكن منه :

معرفة علل الحديث من أجلّ وأرقى علوم الحديث وأدقها، لأنه يحتاج إلى كشف العلل الغامضة المستورة الخفية التي لا تظهر إلا للجهاذة في هذا الفن أي " علوم الحديث " ، وإنما يتمكن منه ويقوى على معرفته أهل الحفظ والخبرة والفهم الثاقب، ولهذا لم يَحْض غِماره إلا القليل من الأئمة، كابن المدينة وأحمد، والبخاري وأبي حاتم الرازي، والدارقطني .

إلى أي إسناد يتطرق التعليل ؟ :

يتطرق التعليل إلى الاسناد الجامع لشروط الصحة ظاهراً، لأن الحديث الضعيف لا يحتاج إلى البحث عن علله إذ إنه مردود لا يعمل به، وكما بيّنا في السابق اثناء كلامنا على الحديث المردود .

بم يُستعان على إدراك العلة ؟ :

يُستعان عليها :

- ١ . تفرّد الراوي .
- ٢ . مخالفة غيره له .
- ٣ . وهناك قرائن أخرى تنضم إلى ما تقدم ، تُنبّه العارف بهذا الفن على وهم وقع في راوي الحديث إما عن طريق كشف إرسال في حديث رواه موصولاً، أو وقف في حديث رواه مرفوعاً، أو إدخاله حديثاً في حديث أو غير ذلك من الأوهام .

ما هو الطريق إلى معرفة المُعلّل؟:

الطريق إلى معرفة ذلك هو جمع طرق الحديث، والنظر في اختلاف رواته، والموازنة بين ضبطهم واثقانهم، ثم الحكم على الرواية المعلولة .

أين تقع العلة ؟ :

- ١ . تقع في الإسناد، وهو الأكثر، كالتعليل بالوقف والإرسال .
- ٢ . وتقع أيضاً في المتن، وهو الأقل .

هل العلة في الإسناد تقدح في المتن ؟ :

١. قد تقدح في المتن مع قدحها في الإسناد، وذلك مثل التعليل بالإرسال .
٢. وقد تقدح في الاسناد خاصة، ويكون المتن صحيحاً، مثل حديث ؛ يعلَى بن عُبيد، عن الثوري، عن عمرو بن دينار، عن ابن عمر مرفوعاً حديث :

" البيعان في الخِيَارِ " فقد وهم يعلَى على سفيان الثوري في قوله " عمرو بن دينار " إنما الصحيح هو " عبد الله بن دينار " ، فهذا المتن صحيح ، وإن كان في الاسناد علة الغلط، لأن كُلاً من عمرو وعبد الله ثقة. فإبدال ثقة بثقة لا يضر صحة المتن، وإن كان سياق الاسناد خطأ .

أشهر المصنفات فيه :

١. كتاب العلل لابن المديني
٢. علل الحديث لابن أبي حاتم
٣. العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل
٤. العلل الكبير والعلل الصغير للترمذي .
٥. العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني، وهو أجمعها وأوسعها .

المحاضرة الأخيرة

بعنوان / البدعة

تعريفها : لغة : مصدر بَدَعَ بمعنى أنشأ .

اصطلاحاً : الحدُّثُ في الدين بعد الإكمال، أو ما استُحدِثَ بعد النبي صلى الله عليه وسلم من

الأهواء والبدع .

أنواعها ..

البدعة نوعان:

١. بدعة مكفرة : أي يُكفَّرُ صاحبها بسببها، كأن يعتقد ما يستلزم الكفر، والمعتمد أن الذي ترد روايته من أنكر أمراً متواتراً من الشرع معلوماً من الدين بالضرورة، أو من اعتقد عكسه .

٢. بدعة مفسقة : أي يفسق صاحبها بسببها، وهو من لا تقتضي بدعته التكفير أصلاً .

حكم رواية المبتدع :

ان كانت بدعته مكفرة: ترد روايته .

وإن كانت بدعته مفسقة ، فالصحيح والذي عليه الجمهور أن روايته تقبل بشرطين :

أ- ألا يكون داعية إلى بدعته .

ب- وألا يروي ما يروج بدعته .

ليس لحديث المبتدع اسم خاص به ، وإنما حديثه من نوع المردود وكما عرفت ، ولا تقبل روايته غلا بالشروط التي ذكرت آنفاً .

ختاماً أسأل الله تعالى التوفيق لكم والنجاح

تحياتي لكم / ا.م.د. خلدون الدوسري